أنباء لبنانية

طالبوه مجدداً بالاعتذار وأكدوا استمرارهم بالتصعيد ضده وضد «المافيا» المتحكمة بالقطاع المصرفي

الحراك أمام منزل دياب في «أحد الحساب».. والحكومة في عنق الزجاجة

محتجون غاضبون امام منزل رئيس الحكومة المكلف حسان دياب في تلة الخياط (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

اختتم الحراك الشعبي هذه السنة بحشد واسع امام منزل رئيس الحكومة المكلف حسان دياب في محلة تلة الخياط تحت شعار «احد الحساب» اعتبارا من عصر امس رغم الاجواء الماطرة، وكانت بداية التحرك امام منزل وزير الاتصالات محمد شقير في الحمراء بسبب تمديده لشركتي الهاتف الخليوي رضائيا. وطالب المتظاهرون الرئيس المكلف مجددا بالاعتذار على خلفية رفض المرجعيات السياسية السنية له، استنادا الى انكار تمثيله لبيئته السياسية.

ويقول الحراكيون انهم مستمرون في التصعيد ضد الرئيس المكلف حتى يعتذر، وضد «المافيا» المتحكمة بالقطاع المصرفي في لبنان عبر تجاوزات غير مسبوقة للقوانين والاعراف تحت نظر، وربما بمشاركة، الجهات الرسمية المعنية.

في هذه الاثناء، بقي مصير الحكومة معلقا، تشكيلا او اعتذارا، والمعلومات المتداولة اشبه بشمس الشتاء، لا تكاد تشرق حتى تغيب، بالامس كان الوعد الرئاسي ان تكون هدية رأس السنة الميلادية، واليوم تقدم الموعد الى الاسبوع الاول من السنة الجديدة، وغدا لا احد يدري ما سيكون في ظل استمرار التباعد داخل الخط الواحد، الرئيس المكلف متمسك بحكومة اختصاصيين مستقلين، التيار الوطني الحر قلق من وصف «مستقلين» ومثله رئيس مجلس النواب نبيه بري المتمسك بحكومة تكنوقراط سياسية جامعة لكل المكونات والالوان، تداركا لحكومة اللون الواحد.

بري دعا رئيس الحكومة المكلف الى مخاطبة الاحزاب لأنه سيطلب في النهاية ثقتهم. موقفان لافتان تقدما المشهد السياسي اللبناني امس، الاول للتيار الوطني الحر بدا متجها الى الانسحاب من مشروع هذه الحكومة، والثاني دعوة النائب مروان حمادة ـ عضو اللقاء الديموقراطي ـ الى حل جذري، اذ لا يكفي ان يعود سعد الحريري الى بيت الوسط انما المطلوب ايضا عودة الرئيس ميشال عون الى الرابية.

وفيما الحكومة الموعودة عالقة في عنق زجاجة التناقضات، نقلت قناة «او.تي.ڤي» الناطقة بلسان التيار الوطني الحر عن «اوساط التيار» بأن الاخير لن يشارك في حكومة لن تنجح، وان كل ما يتداول به من اسماء وصيغ حكومية لا علاقة للتيار به، وان مشاركتنا او تأييدنا للحكومة مرتبطان بفاعليتها ونجاحها.

واكثر من ذلك، قالت هذه الاوساط اننا اذا لم نشارك في الحكومة ولم نر انها ستنجح فلن نعطيها الثقة، وشددت على ان تأليف الحكومة يقوم به رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس الجمهورية، لكنها سألت: هل اصبح ممنوعا على رئيس الحكومة المكلف التشاور مع التيار وبإمكانه ذلك مع كل الاحزاب الاخرى؟

وهنا اشارة الى تشاور دياب مع «الخليلين» ومع سليمان فرنجية وغيرهم، والذهاب الى رئيس الجمهورية مباشرة، دون المرور او الرجوع الى الوزير جبران باسيل رئيس التيار.

هذه الاجواء التيارية توحي بأن اللبنانيين امام «طبخة بحص».

ويتزامن هذا الدوران في فراغ تشكيل الحكومة مع اشتداد الحملات الاعلامية على القاضي الدولي نواف سلام عبر سلسلة تلفيقات على وسائل التواصل، ما اوحى بأنه لايزال هاجسا بالنسبة للقوى التي رفضت تكليفه.

علما ان قناة «المنار» الناطقة بلسان حزب الله قالت في نشرتها المسائية يوم السبت الماضي ان الخيار الوحيد في حال سقوط التجربة الحالية هو العودة الى حكومة تشبه الحكومة المستقيلة التي رفضها الشعب في 17 اكتوبر.

النائب مروان حمادة رد «فضائح» الطبقة السياسية في لبنان كي تغض النظر عن ارتكابات البعض ضد الدستور وضد سياسة لبنان الحيادية في الخارج، قاصدا حزب الله الذي خرج للقتال في سورية واليمن وغير مكان، وقال: لبنان لا يستطيع ان يكون منحازا الى محور معين، خصوصا ان هذا المحور (ايران) العالم كله يحاصره، عدا لبنان وسورية والعراق.

وفي حديث لاذاعة «صوت لبنان»، سئل حمادة عما اذا كان هناك تخل عن سعد الحريري عربيا، فأجاب بالنفي، وقال: الازمة تجاوزت سعد الحريري وميشال عون، وحسان دياب في هذه الازمة مجرد تفصيل، وهو ليس مستقلا كما يقول، ولن يكون، وهو يطرح نفسه كبدل عن ضائع، بينما الضائع لبنان لم يجده بعد.

واضاف حمادة: لا ارى حلا في البلد دون تغيير جذري، وبكل صراحة لا يكفي ان يعود سعد الحريري الى بيت الوسط، يمكن صار لازم ميشال عون يروح الى الرابية (منزله)، ابطال التسوية الذين اصبحوا ابطال خراب لبنان يجب ان يخرجوا، يجب خروجهم من الساحة، وميشال عون ليس اهم من رئيس جمهورية الاستقلال بشارة الخوري الذي استقال عندما ادرك صعوبة سد الثغرة التي يمثلها شقيقه.

البطريرك: لبنان لا يُحكم بالغلبة والمواجهة

بيروت: أكد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، أن المحاصصات السياسية باسم الطوائف والمذاهب، أفقدت لبنان مقدراته ورمت بالشعب تحت خط الفقر وفي خطر المجاعة، مشددا على أن لبنان لا يحكم بالغلبة والهيمنة أو المواجهة مع العالم، ولا بحكومة اللون السياسي الواحد. وقال بطريرك الموارنة ـ في كلمة له خلال قداس امس ـ إن تضحيات اللبنانيين خلال الانتفاضة الشعبية التي اندلعت منذ 17 أكتوبر الماضي، تستوجب إعطاءها قيمتها، وعدم الدفع بالشباب اللبناني إلى اليأس من تحقيق آمالهم وطموحاتهم، حتى لا تتحول الانتفاضة إلى المسار السلبي الهدام. وأضاف: «يجب الاستجابة إلى مطلب الشعب اللبناني المنتفض عبر تشكيل حكومة مستقلة عن الأحزاب السياسية وتجمع فريقا متجانسا من الاختصاصيين (تكنوقراط) الذين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، لوضع خطة إنقاذ وتنفيذها تحت إشراف المجلس النيابي الذي يمثل كل مكونات المجتمع اللبناني، فلم يعد لدينا المجال للمغامرة والتلاعب بمصير الوطن وشعبه».

وشدد على أن الوضع اللبناني الحالي يتطلب منهجية جديدة في العمل السياسي، تستند إلى المهنية والشفافية في العمل الحكومي لإنقاذ لبنان، مضيفا: «اننا جميعا مدعوون إلى التجدد والعبور من زمن المحاصصات الطائفية إلى منطق دولة المواطنة الحاضنة للتنوع التي ترفض أن نتقاسم الوطن ومقدراته، والتي تقوم على الشراكة في تحقيق وحدة الوطن وخير شعبه».

قانصوه: دياب يخطئ في اختيار الأشخاص

بيروت ـ منصور شعبان

قال الأمين القطري لـ «حزب البعث العربي الاشتراكي» الوزير السابق عاصم قانصوه لـ «الأنباء» إنه لكي ينجح الرئيس المكلف حسان دياب بتأليف الحكومة عليه أن ينتقي وزراء خارج كل الاعتبارات السياسية لتكون الحكومة تكنوقراط صافية وقادر على أن يتحكم بها، وهو الآن بدأ يخطئ بطريقة اختيار الأشخاص، بحسب ما يتم التداول به. أما لجهة نجاحها فيقع الأمر على مجلس النواب في إعطائها الثقة. ورأى قانصوه أن على دياب «أن يخرج من مفهوم المحاصصة الطائفية وإعلان قانون انتخابي على لبنان دائرة واحدة خارج القيد الطائفي وعلى ان تكون الحكومة التي تلي الانتخابات هي التي تحاسب وتسترجع المال المسلوب ومعالجة الفساد المستشري في الدولة».

وعما يتوقعه، أشار قانصوه الى انه لا ينتظر مقدرة من دياب «على حل كل المشاكل المطروحة على الساحة اللبنانية لأنها نتاج السياسات المتعاقبة، والكل يحاول تحميلها الآن للعهد. كما أنه على كل المخلصين دعمه لإنجاحه».

وفي سياق متصل، يربط قانصوه ما يجري في العراق وعدم تأليف الحكومة بعد استقالتها بما يحدث في لبنان، حيث المخطط واحد تحت شعار الحراك الشعبي دون أي بديل أو برنامج عمل لهذه الوزارة أو الرئيس المكلف بتأليفها بدلا من معالجة القضايا الحقيقية الكامنة وراء هذا الانهيار الاقتصادي والمالي وإبقائه تحت مطالعة التغيير في شكل الحكومة وكأن الحل هو في إقصاء بعض القوى التي أوصلت الوضع إلى هذا الانهيار.

«الكتائب» والتيار الحر للجنة تحقيق برلمانية بتحويل الأموال

بيروت: قال النائب الكتائبي إلياس حنكش ان المواطن اللبناني او المؤسسات والشركات وحتى المصانع ليست قادرة على تحويل الاموال الى الخارج لتأمين المواد الخام، والموظف يتقاضى الآن سلفات، او نصف راتب، وهنا تبدأ ثورة الجياع عند وصول العاطلين عن العمل الى 160 الف عائلة من الآن الى شهر.

وأضاف حنكش، في تصريح اذاعي: نسمع عن تهريب اموال الى الخارج، لماذا؟ لأن ما من قانون يتحرك، لا نريد ان نعرف من الذي حوّل، لكن نريد ان نعرف حجم الأموال التي حولت منذ أكتوبر الى اليوم.

واستغرب قول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة انه لا يملك معلومات، علما انه كحاكم يستطيع معرفة ذلك بكبسة زر وليس من حق المصرف ان يقرر طبيعة عيش المواطن، 100 دولار في الاسبوع او 500، تعب الناس ليس رهينة ادارات المصارف.

ولوّح حنكش بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، وهو ما تحدث عنه النائب حكمت ديب عضو كتلة لبنان القوي في رده على سؤال حول التحذير الذي اطلقه رئيس التكتل الوزير جبران باسيل في حال لم يستجب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى طلب الكشف عن هوية من اخرجوا اموالهم من لبنان.

وقال حنكش: اذا ضُرب القطاع الخاص في لبنان ضرب كل لبنان، والغموض الذي يتعاطى به مصرف لبنان وبقية المصارف لا يساعد على إنقاذ الوضع.

أنباء سورية

«الأوروبي» يدعو الحكومة السورية وحلفاءها إلى وقف التصعيد العسكري ووضع حدّ لـ«تصعيد العنف»

أنقرة: من غير الوارد أن ننسحب من نقاط المراقبة الـ12 في إدلب

طفلة سورية على ظهر شاحنة في مخيم للنازحين بالقرب من قرية حربوش في إدلب (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أعلنت تركيا امس أنها لن تنسحب من نقاط المراقبة التابعة لها في محافظة إدلب حيث ينتشر الجيش التركي في 12 نقطة مراقبة بموجب اتفاق تم التوصل إليه في سبتمبر 2018 بين موسكو وأنقرة، ويهدف هذا الاتفاق إلى تجنيب المنطقة عملية عسكرية لقوات الحكومة السورية قد تؤدي إلى وقوع عدد كبير من الضحايا.

وطوقت القوات السورية في 23 ديسمبر إحدى نقاط المراقبة التركية، بعدما تمكنت من استعادة السيطرة على مناطق في المحافظة، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار «نحترم الاتفاق الذي توصلنا إليه مع روسيا وننتظر أن تحترم روسيا هذا الاتفاق»، وفق ما أورد حساب الوزارة على تويتر. وأضاف أكار «من غير الوارد أن نخلي نقاطنا الـ12 للمراقبة».

وجاء حديثه خلال جولة تفقدية على القوات التركية برفقة مسؤولين عسكريين في محافظة هاتاي في جنوب تركيا قرب الحدود السورية.

وتضغط تركيا للتوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار. وقد أرسلت الاثنين الماضي وفدا إلى موسكو لهذا الغرض، وذلك على خلفية قلقها من تدفق جديد للاجئين السوريين إلى أراضيها.

ونقلت وكالة الأناضول الرسمية عن أكار قوله «سنفعل ما أمكن لوضع حد لهذه المجزرة».

وقال إنه يتوقع أن تستخدم روسيا «نفوذها من أجل وقف الهجمات الجوية والبرية في إدلب».

وأدت الهجمات الأخيرة في المحافظة إلى نزوح 235 ألف شخص ومقتل العديد من المدنيين، وذلك رغم اتفاق لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه في أغسطس، والدعوات الدولية لوقف التصعيد.

وأكد أكار «مادام هذا الضغط قائما، سيؤدي إلى موجة نزوح جديدة وستضع عبئا إضافيا على تركيا التي تستقبل أصلا نحو أربعة ملايين شخص من أشقائنا السوريين».

وتظاهر امس الاول نحو 300 شخص، معظمهم سوريون يعيشون في تركيا، ضد موسكو أمام القنصلية الروسية في اسطنبول تنديدا بالهجمات المتصاعدة على إدلب، مرددين عبارة «بوتين القاتل، اخرج من سورية»، في إشارة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وتأتي زيارة أكار للمنطقة الحدودية في وقت تستعد فيه تركيا لإرسال عسكريين لدعم الحكومة المعترف بها دوليا في طرابلس في ليبيا بمواجهة «الجيش الوطني الليبي» بقيادة المشير خليفة حفتر.

وقال أكار إن «القوات المسلحة التركية مستعدة للقيام بما يلزم من أجل حماية بلدنا ومصالح شعبه».

من جانبه، دعا الاتحاد الاوروبي امس الحكومة السورية وحلفاءها الى وقف التصعيد العسكري في محافظة (ادلب) شمال غرب سورية ووضع حد «لتصعيد العنف» و«القصف العشوائي» للمدنيين

وقالت المتحدثة باسم الاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والسياسية والامنية فيرجيني باتو هنريكسون في بيان انه يجب على الحكومة وحلفائها وقف الهجمات العسكرية العشوائية واحترام القانون الانساني الدولي.

واضاف البيان ان الهجوم الاخير الذي شنه الجيش السوري ادى الى مقتل وإصابة عدد لا يحصى من المدنيين وتشريد 80 ألف سوري ما زاد عدد النازحين الى 800 الف شخص منذ فبراير الماضي.

واكد ان كل اطراف النزاع السوري ملزم بحماية المدنيين فيما شدد على ضرورة ضمان ادخال المساعدات الانسانية بشكل عاجل عبر الحدود.

وأوضح البيان ان «ثلاثة ملايين مدني سوري يعيشون في ادلب ويجب حمايتهم وتقديم الدعم الاغاثي لهم».

كما اكد ان العمل نحو تسوية سياسية بين الحكومة السورية والمعارضة وفقا لقرار الامم المتحدة رقم (2254) سيبقى اولوية لدى الاتحاد الاوروبي.